الرأى بالرأى والحجة بالحجة

السوق العربية المشتركة..استراتيجية متعددة المراحل

بقلم:
صلاح راضى

شهدت الخريطة الاقتصادية للعالم خلال التسعينيات من القرن العشرين تحولات خطيرة كان من شأنها اعادة صياغة العلاقات والنظم التقليدية الحاكمة لحركة التجارة الدولية بشكل عام وبما سمح باستقطاب كيانات اقتصادية مختلفة وسلخها عن هويتها كى تندمج في تكتلات اقتصادية من خلال الشركات عابرة القومية حتى أصبح هذا العصر هو عصر التكتلات الاقتصادية ولعل ابرزها هو التجربة الناجحة للسوق الأوروبية المشتركة. فضلا عن الدور المؤثر لمؤسسات دولية مختلفة مثل صندوق النقد الدولى والبنك الدولى في تغيير نمط النظم الاقتصادية لدول العالم الثالث بعد سقوط الاتحاد السوفيتى وكذلك ما تقوم به اتفاقية الجات ومن بعدها منظمة التجارة الدولية من اجراءات تحت مسمى تحرير التجارة الدولية الذى هو في الواقع تأكيد لتفوق الدول الصناعية المتقدمة في تصدير منتجاتها التى تتميز بتكنولوجيا رفيعة المستوى إلي دول العالم النامى التي لم تعد قادرة على حماية صناعتها الوليدة أمام ذلك التدفق الهائل من المنتجات المستوردة. وإذا استمر الحال على ذلك ستجد الدول النامية ومن بينها الدول العربية نفسها غير قادرة علي المنافسة علاوة على انحسار فرص التصدير لديها وذلك للاشتراطات المعقدة المرتبطة بذلك ومن ثم تصبح هذه الدول سوقا استهلاكية لما تنتجه مصانع الدول الكبرى بعد ان تتقلص حركة الصناعة بها أمام تلك المنافسة غير المتوازنة. وقد أردت بهذه المقدمة أن أوضح مدى صعوبة هذه المرحلة التى تواجهها دول العالم النامى أمام تلك التكتلات الصناعية والاقتصادية وقد تجردت هذه الدول النامية من سبل الحماية اللازمة لصناعتها أمام اجراءات المؤسسات الدولية المنظمة للتجارة. رغم ان الدول العربية والدول الأفريقية ينتمون إلي منظمات إقليمية مثل الجامعة العربية ومنظمة الوحدة الأفريقية وبعض التجمعات الجغرافية الأخرى إلا أن تلك المنظمات لم ترتق إلى رسم سياسات تمكن الدول أعضاءها من ايجاد سبل التنسيق والتكامل اللازمين للتنمية الاقتصادية الشاملة نتيجة لعدم وجود الحد الأدنى من التنسيق الإنمائى بين هذه الدول لدرجة ان صناعة مثل صناعة التجميع وما اتصل بها من تعاقدات مع الشركات العالمية ماتحة تراخيص الانتاج قد تعاملت مع الدول العربية مثلها مثل معظم الدول النامية من منطلق إضعاف فكرة التكامل الاقتصادى فيما بينها حيث نجد والحال كذلك ان معظم المنتجات التى يتم تجميعها في دول العالم العربى هي الأجهزة الكهربائية المنزلية وربما باستثناء صناعة تجميع السيارات في مصر والتى مازالت غير قادرة على انتاج سيارة بتصميم مصرى بعد أربعين عاما من العمل في هذه الصناعة! لذلك فإن هذه المرحلة تتطلب الاستفادة من دروس الماضى ورسم استراتيجية عربية موحدة تسقط من حسابها أية تناقضات سياسية قائمة أو محتملة حتى لا يرتبط تنفيذها بنظام سياسى معين أو بأشخاص دون غيرهم.. انما تكون استراتيجية معبرة عن مصالح وآمال الشعوب العربية وعلي أن يكون أحد أهم أهدافها الرئيسية هو تحقيق الاكتفاء الذاتى من الطعام حتى تظل ارادتنا السياسية حرة. اعتمادا علي فكرة التكامل وتأكيدها وبحيث يتم استثمار بعض الأموال العربية في استصلاح وزراعة أراض شاسعة من أرض العرب يتوفر لها المياه مثل السودان ومصر ومن ثم يصبح العرب قادرين على انتاج طعامهم بدلا من استيراد القمح واللحوم ومنتجات الألبان والخضراوات وغيرها. وهذه هي المرحلة الأولى وفي نفس الوقت حتى تتأكد فكرة انشاء سوق عربية مشتركة فإن الأمر يتطلب تطبيق اجراءات من خلال استراتيجية متعددة المراحل يتم تقييمها وترشيدها مرحليا حتى يتحقق الهدف النهائى كتداع طبيعى لخطوات التنفيذ وذلك على النحو الآتى: - التنسيق بين الموارد الطبيعية والبشرية وامكانات التمويل والطاقات الانتاجية المختلفة مع دمج بعض الأنشطة واعادة توزيعها من منظور ترسيخ فكرة التكامل الاقتصادى

- تشجيع حركة التجارة البينية بين الدول العربية واعطاء الأولوية للمنتج العربى في اطارات اتفاقات تعطى مزايا جمركية فيما بين الدول العربية

- التعامل مع السوق الدولى من خلال اتحادات عربية قوية يتفرع منها مؤسسات متنوعة الأنشطة.

- البحث عن نقط التلاقى وايجاد قنوات اتصال بين المؤسسات العربية للدخول فى استثمارات مشتركة من شأنها أن تمثل عناصر جذب للمؤسسات الصناعية والمالية الدولية للارتباط بمؤسساتنا من خلال مشروعات مشتركة لفوائد اقتصادية مؤكدة أو مستفيدة من مزايا نسبية متوفرة لدينا تقوم بالترويج لها.

- توفير الاعتمادات المالية اللازمة والانفاق بسخاء على أعمال البحث والتطوير حتى يتوفر لدينا الكوادر العلمية القادرة على الاستفادة من الشق التطبيقى للعلوم ومن ثم طرح منتجات عربية التصميم والصناعة في السوق الدولى وتحمل علامة تجارية عربية.

تلك بعض محاور العمل اللازمة التي قد تكون بمثابة اجراءات أساسية نبدأ في تنفيذها ونقوم بمتابعتها وتقييمها والتأكد من نجاحها توطئة للانتقال إلى مرحلة تالية. على طريق تحقيق الهدف العظيم بأن يكون لدينا عملة عربية واحدة وسوق عربية مشتركة بمشيئة الله

القدوة فى التنمية الصناعية

بقلم:
د.م. مصطفى الرفاعى
وزير الصناعة والتنمية التكنولوجية

مصر اليوم وهى على أبواب القرن الحادى والعشرين وعلى مطلع الألفية الثالثة، تدخل عهداً جديداً تتطلع إليه إلى تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية شاملة، ويأتي الأمل فى تحقيق هذه التطلعات في نطاق فترة ولاية جديدة للسيد الرئيس محمد حسنى مبارك يواصل فيها الانجازات التى حققها فى السنوات السابقة، وفى نطاق تشكيل حكومة جديدة وتكليفات محددة ذات أهداف وخطط وبرامج زمنية واضحة وشاملة، اساسها برنامج شامل للنهضة التكنولوجية، يتحقق بموجبها حلم التنمية التكنولوجية، ولا بد أن تكون الرسالة الأولى والأخيرة لهذه التكليفات هى التغيير والتعمير والتكنولوجى فى جميع المجالات لبناء وطن أفضل، وحتى تتحقق هذه الرسالة وتصبح حقيقة واقعة فلا بد أن يسعى كل طرف من الأطراف المعنية لكى يكون طرفاً فاعلاً فى حمل الرسالة وتحقيقها.

ولقد تزامن مع التكليفات المسندة إلى التشكيل الجديد للحكومة عقد الملتقى الاقليمى العلمى لدعم القدرة التنافسية للقطاع الصناعى الذى عقد فى القاهرة فى ٦ نوفمبر ١٩٩٩ ونظمته وزارة الصناعة والتنمية التكنولوجية بالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية «اليونيدو» بهدف دعم القدرة التنافسية لقطاع الصناعة بالدول العربية بتحسين الإنتاجية وجودة الإنتاج الصناعى، واعتماد تكنولوجيات وسياسات صناعية حديثة، وزيادة فاعلية المشروعات الصناعية الصغيرة فى توفير فرص عمل متزايدة

وكان هذا الملتقى فرصة مناسبة لاظهار وتأكيد دور مصر التاريخى فى مساندة «اليونيدو» بدعم نشاطها والوفاء بالتزاماتها وموازرة برامجها فى مختلف دول العالم النامى، وتدعيمها بخبرة خبرائها، كما كان هذا الملتقى فرصة مناسبة للحديث عن الدور الرائد للرجل الذى اسس وأرسى قواعد ونظم وأهداف تلك المنظمة العلمية «اليونيدو»، وكان أول رئيس لها، واستمرت رئاسته على مدى ثماني سنوات حاسمة دعماً للتنمية الصناعية والتنمية التكنولوجية فى الدول النامية.

وعلى قدر ما يذل هذا الرجل من جهد وعطاء على قدر ما يجب أن ينال حقه من التكريم والتذكير بفضله والحديث عنه، ففى الحديث عنه مجال للأسوة الحسنة أو القدوة الطيبة التى يجب أن تحتذى.

حياته يحتذى بها

ولقد كانت حياته ملحمة علمية وعملية وأخلاقية، وطنية ودولية من الجدير أن يحتذى بها الجيل الحالى والأجيال القادمة باعتباره أحد رواد الفكر الحديث المتقدم والسابق لعصره. لقد فقدت مصر هذا الرجل الوطنى الصميم، ولكنه سيظل دائماً نبعاً للأجيال المتعاقبة تنهل من علمه وأخلاقه وجديته ووفائه لوطنه، ولعل أعظم تكريم له أن يقتدى به العلماء والخبراء والباحثون الشبان فى صفاته وجديته وأخلاقه وتواضعه باعتباره واحداً من القيم التى نحتاج إليها، فقد كان رحمه الله يمثل قيماً مستنيرة فى مصر نحن فى أشد الحاجة إلى تعميقها. ولعل المغفور له الدكتور إبراهيم حلمى عبدالرحمن فى طليعة الذين يعتلون قمة القدوات الحسنة. انتقل إلى سعة عفو الله ونعيم رحمته هذا الوطنى المخلص لبلده، القائم بالدعوة لتقدمه ورفعته، قدم للإنسانية فى الدول النامية عملاً جليلاً طيلة ما يقرب من خمسين عاماً. كان العمل الوطنى والخدمة الوطنية شغله الشاغل، وفى عمره تخرج على يديه عشرات الباحثين والعلماء، وخمسون عاما تقريباً مضت فى البحث والتخطيط والعمل دون انقطاع على المستويين المحلى والدولى.

ولا شك أن اصراره وعزيمته كانا وراء ما حققه، كانت ركائز حياته كلها، العلمية والعملية، الصدق والاخلاص والإيمان، ولم يبخل خلالها بأى جهد وطاقة، ولم يبخل بعلمه ونصحته في سبيل عمله ووطنه، سواء فى مصر أو فى كل الهيئات والمؤسسات والمنظمات الدولية والمحلية التى عمل بها.

لقد أنصف - رحمه الله - بتواضع العلماء وعبقريتهم، مما جعله موضع التقدير والاحترام، ليس فى مصر فحسب بل على المستوى الدولى أيضاً. وفى عام ١٩٥٢ أختير لشغل منصب سكرتير عام مجلس الوزراء، وأختير - فى ذلك العام أيضاً - لشغل منصب سكرتير عام مجلس قيادة الثورة عقب إنشائه وكان بذلك أول من يشغل ذلك المنصب.

معهد التخطيط القومى

وقد مكنه ذلك المنصب أن يكون له دور هام فى إنشاء مؤسسة الطاقة الذرية، وعين مديراً لها. وفى أواخر الخمسينيات تولى قيادة مجموعة قامت بوضع الخطة الخمسية الأولى (١٩٦٠/٥٩ - ١٩٦٥/٦٤) أى أنه أسهم فى وضع أول خطة خمسية للتنمية فى مصر. وفى عام ١٩٦٠ قام الفقيد بتأسيس «معهد التخطيط القومى» وبدأ يضع ويتابع الأفكار والوسائل والدعم التى تؤمن نجاح هذا المعهد وقيامه بدور فعال، ولقد أصبح هذا المعهد مركزاً لوضع الخطط المستقبلية المصرية، ومدرسة لتخريج رجال التخطيط

وفى أغسطس ١٩٦٣ عرضت عليه هيئة الأمم المتحدة رئاسة «مركز التنمية الصناعية» بها، وقد اعتبر هذا المنصب فرصة طيبة لخدمة وطنه مصر فى مجال عالمى، وقد امضى فى هذا المنصب إحدى عشرة سنة، قضى منها نحو ثلاث سنوات فى نيويورك (١٩٦٣ - ١٩٦٦) ونحو ثمانى سنوات فى فيينا (١٩٦٧ - ١٩٧٥). وفى بداية توليه هذا المنصب، درس ووضع الأسس والضوابط والوسائل الكفيلة لنجاح العمل. ولقد واجه تحديات صعبة، ولكنها لم تتمكن من أن تضعف طموحاته واصراره على تحقيق التنمية الصناعية للدول النامية، ولعل أول هذه التحديات كان الموارد المالية الضعيفة المتاحة. ولقد واجه هذا التحدى بالعمل على التعرف على احتياجات الدول المختلفة والتوفيق بينها فى برامج محددة وعلى مراحل قصيرة متتالية. وتقدم - رحمه الله - إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة باقتراح لاجراء دراسة لأوضاع الصناعة واحتمالات تطويرها فى الدول النامية فى نطاق المعاونة المحدودة التى تقدمها الأمم المتحدة، مع مناقشة هذه الدراسة فى مؤتمرات اقليمية فى مناطق العالم المختلفة، ومناقشتها عقب ذلك فى مؤتمر علمى دولى.

وقد عقدت هذه المؤتمرات فعلاً فى دول مختلفة إفريقية وآسيوية وفى أمريكا الجنوبية شارك فيها الفقيد خلال السنوات ١٩٦٣ - ١٩٦٦. وفى ديسمبر ١٩٦٧ عقد مؤتمر صناعى دولى شامل فى أثينا، تم فيه بلورة هذه الدراسات مما أدى إلى اقتناع الدول الكبرى بضرورة إنشاء منظمة التنمية الصناعية «اليونيدو» تابعة للأمم المتحدة. وقد واجه إنشاء هذه المنظمة معارضات قوية من قبل منظمة العمل الدولية، ومنظمة الزراعة والأغذية وذلك قبل أن تقوم الجمعية العامة للأمم المتحدة باصدار قرار إنشائها، ولم تكن المنظمات الدولية تنظر بعين الارتياح إلى المنظمة الجديدة. وقد كانت للزيارات الميدانية المتعددة للفقيد إلى الدول النامية أثرها فى تحديد المعالم الأساسية لنشاط هذه المنظمة.

أول مدير لمنظمة التنمية الصناعية

ووقع الاختيار على مدينة «فيينا» لتكون مقراً لهذه المنظمة، كما وقع الاختيار على الفقيد ليكون أول مدير لها، وذلك فى مطلع عام ١٩٦٧. وتوسع نشاط هذه المنظمة وغطى تعاملها أكثر من مائة وخمسين دولة فى أواخر عام ١٩٧٤. ومما يحسب للفقيد أنه تمكن من اقامة علاقات طيبة عملية وعلمية وشخصية مع العديد من المؤسسات والمراكز العلمية والصناعية العالمية. وفى أواخر عام ١٩٧٤ اختير مستشاراً لرئيس مجلس الوزراء (وقتها الدكتور عبدالعزيز حجازى) وفى ذات الوقت مارس نشاطاً واسعاً ثقافياً وعلمياً، وانضم إلى جمعيات فكرية مصرية ودولية، وبدأ فى الإعداد لنشر كتاب عن اعادة تشكيل النظام العالمى بالاشتراك مع مجموعة من الخبراء العالميين. وفى عام ١٩٧٥ اختير وزيراً للتخطيط والتنمية الإدارية بوزارة السيد ممدوح سالم ثم تولى بعد ذلك منصب مستشار رئيس مجلس الوزراء خلال الفترة من ١٩٧٥ وحتى ١٩٨٥ فى وزارات د.مصطفى خليل ود.فؤاد محيى الدين والسيد كمال حسن على، وشارك أيضاً فى عدد من الأنشطة الرسمية مثل عضوية صندوق التكامل بين مصر والسودان.

وقد اختير مقرراً للمؤتمر الاقتصادى الذى دعا إليه الرئيس محمد حسنى مبارك فى عام ١٩٨٢، لوضع تصور لشاكل مصر الاقتصادية ووسائل حلها

وبعد عام ١٩٨٥ كانت له إسهامات فكرية، منها عضوية المجالس القومية المتخصصة، وبنك الاستثمار القومى،